الأمم المتحدة
S/2017/685
مجلس الأمن
Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من أمينة المظالم إلى رئيس مجلس الأمن

يشرّفني أن أحيل طيه التقرير الرابع عشر لمكتب أمينة المظالم المقدم عملا بالفقرة ٢٠ (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى مجلس الأمن تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم في فترة الأشهر الستة المنقضية منذ صدور التقرير السابق، أي الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

وسأغدو ممتنة لو تفضلتم باطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وإلى التقرير، وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاترين **مارشي – أويل**
أمينة المظالم

010917 290817 17-13846 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مكتب أمينة المظالم المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧)

أولا – معلومات أساسية

١ – يقدّم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم منذ صدور التقرير الثالث عشر للمكتب (S/2017/60) في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ثانيا – الأنشطة المتصلة بحالات رفع الأسماء من القائمة

لمحة عامة

٢ – تتعلق الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بطلبات قدمها أفراد وكيانات لرفع أسمائهم من القائمة.

حالات رفع الأسماء من القائمة

٣ – قُدم إلى مكتب أمينة المظالم، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حالة واحدة جديدة، وقبلت. ويبلغ مجموع طلبات رفع الأسماء من القائمة المقدمة إلى المكتب منذ إنشائه ٧٩ طلبا حتى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧. وتظل جميع الأسماء سرية ما دامت قيد النظر، وكذلك في حالة رفض الطلب أو سحبه، ما لم يطلب مقدم الالتماس خلاف ذلك.

٤ – وفي المجموع، قدمت أمينة المظالم، منذ إنشاء المكتب، ٧٦ تقريرا شاملا إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣(٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات (''اللجنة'')[(١)]. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت أمينة المظالم ثمانية تقارير ومَثلَت أمام اللجنة في خمس مناسبات لعرض تسع حالات.

٥ – وقد أُبقيت في القائمة، منذ صدور التقرير الثالث عشر، أسماء ثلاثة أفراد، ورفعت منها أسماء ستة أفراد، وذلك من خلال إجراءات أمينة المظالم.

٦ – وفي الإجمال، فقد بُتّ، منذ إنشاء المكتب، من خلال آلية أمين المظالم، أو بقرار منفصل اتخذته اللجنة، في ٧٥ حالة تشمل طلبات مقدمة إلى أمينة المظالم إما من أفراد أو من كيانات أو منهما معا. ومن بين الحالات التي أُنجزت بالكامل عن طريق إجراءات أمينة المظالم، والبالغ عددها ٧٣ حالة، رُفع من القائمة أسماء ٥٢ فردا و ٢٨ كيانا، وحُذف اسم كيان واحد بوصفه اسما مستعارا لكيان آخر مدرج في القائمة، ورُفض ١٦ طلبا برفع أسماء من القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة أسماء ثلاثة أفراد من القائمة قبل الانتهاء من إجراءات أمينة المظالم، وسُحب طلب واحد بعد تقديم التقرير

(١) يشمل هذا العدد حالة واحدة أُنجزت في عام ٢٠١١، وفيها سحب مقدم الالتماس طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كانت أمينة المظالم قد قدمت تقريرها وعرضته أمام اللجنة. ويشمل أيضا حالة واحدة أُنجزت في عام ٢٠١٣، حيث قررت اللجنة رفع اسم مقدم الالتماس من القائمة بعد أن قدمت أمينة المظالم تقريرها إلى اللجنة ولكن قبل أن تكون قد عرضته أمامها. ولا يشمل هذا العدد حالتين إضافيتين أُنجزتا في عام ٢٠١٣، حيث أصبح الطلبان أمام أمينة المظالم غير ذوي موضوع عقب صدور قرار من اللجنة برفع اسمي الملتمسين قبل أن تقدم أمينة المظالم تقريرها.

الشامل. ويرد في مرفق هذا التقرير وصف للمرحلة التي بلغها النظر في جميع الحالات حتى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٧ - وهناك في الوقت الحاضر حالة واحدة لا تزال معروضة على أمينة المظالم، في مرحلة جمع المعلومات، وحالتان قيد النظر أمام اللجنة. والطلب المقدم إلى المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو طلب مقدم من فرد واحد. وفي الوقت الحاضر، فمن بين ٧٩ حالة، هناك في المجموع ٧١ حالة قدمها أفراد، وحالتان قدَّمهما أحد الأفراد بالاشتراك مع كيان واحد أو أكثر من كيان، وست حالات قدمتها كيانات منفردة. وفي ٣٩ حالة من مجموع الحالات البالغ عددها ٧٩ حالة، تلقى مقدمو الطلبات مساعدة من مستشار قانوني، أو ما زالوا يتلقون تلك المساعدة.

جمع المعلومات من الدول

٨ - في الحالة الجديدة، أُرسلت، حتى الآن، ١٠ طلبات، للحصول على معلومات، إلى تسع دول ومنظمة دولية واحدة. وفيما يتعلق بالحالات الثماني التي قُدِّمت بشأنها تقارير شاملة إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث في سبع حالات أن الدولة التي طلبت منها معلومات لم ترد. وبالإضافة إلى الردود التي وردت من الدول التي وجهت إليها طلبات بصفة خاصة، قدم بعض أعضاء اللجنة معلومات على إثر تعميم الالتماسات.

٩ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، التقت أمينة المظالم في أربع مناسبات بمسؤولين في عواصم بلدانهم لجمع معلومات مباشرة عن حالتين محددتين. واجتمعت أيضا مع سلطات إحدى الدول في عاصمتها لمناقشة المسائل الأوسع نطاقا المتصلة بإجراءات أمينة المظالم.

١٠ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، لم يشر أي من الدول التي اقترحت إدراج أسماء في القائمة، وجرى التشاور معها أثناء مرحلة جمع المعلومات، إلى أنها لا تعترض على رفع أسماء من القائمة. ولذلك، لم تلجأ أمينة المظالم إلى الفقرة ٣ من المرفق الثاني للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، لاختصار تلك المرحلة.

الحوار مع مقدِّمي الطلبات

١١ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وباستثناء حالة واحدة ترد مناقشتها أدناه، تحاورت أمينة المظالم ومكتبها مع جميع مقدمي الالتماسات، خلال مرحلة الحوار بشأن الحالات التي لم يُبت فيها بعد، بوسائل منها تبادل الرسائل الخطية والمناقشات الهاتفية والمقابلات الشخصية. وسافرت أمينة المظالم خلال هذه الفترة لمقابلة خمسة من مقدمي الطلبات شخصيا.

تقديم تقارير شاملة إلى الدول المهتمة

١٢ - تنص الفقرة ١٣ من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧) على أنه يجوز لأمين المظالم، إذا طُلب منه ذلك، وبموافقة اللجنة، أن يقدم نسخة من التقرير الشامل إلى أي دولة مهتمة (الدولة صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة أو دولة الجنسية أو الإقامة أو التأسيس)، مشفوعا بأي تنقيحات ضرورية لحماية المواد السرية. وتلقت أمينة المظالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبعة طلبات من الدول لكشف المعلومات، وافقت اللجنة على ستة منها، ولا يزال أحدها قيد النظر لدى اللجنة وقت إعداد هذا التقرير.

الاطلاع على معلومات مصنَّفة أو سرية

١٣ - وُقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتفاق رسمي بشأن الوصول إلى المعلومات السرية بين رومانيا ومكتب أمينة المظالم[٢]. وبذلك يصل مجموع عدد الاتفاقات أو الترتيبات، إلى جانب الاتفاق القائم مع النمسا، إلى ١٩ اتفاقاً، و ١٧ ترتيبا مع أستراليا، وبلجيكا، وكندا، وكوستاريكا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وليختنشتاين، ولكسمبرغ، وهولندا، ونيوزيلندا، والبرتغال، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٤ - واستمرت الجهود من أجل توسيع قائمة الترتيبات/الاتفاقات في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المأمول إحراز مزيد من التقدم في الأشهر المقبلة. وأكدت دولة واحدة أنها مستعدة لتوقيع اتفاق لتبادل المعلومات، ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاق من قبل سلطات تلك الدولة، في أعقاب اتصالات أجرتها أمينة المظالم بالبعثة الدائمة لتلك لدولة.

ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

لمحة عامة

١٥ - استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأنشطة الرامية إلى مواصلة تطوير مكتب أمين المظالم وتعزيزه قدر الإمكان.

أنشطة التوعية والتعريف بالمكتب

١٦ - شاركت أمينة المظالم، قدر المستطاع، في بعض أنشطة التوعية، وذلك نظرا لضيق الوقت وقلة الموارد.

١٧ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدمت أمينة المظالم إحاطة إلى لجنة القانون الدستوري لبرلمان فنلندا عن الدور الذي يضطلع به مكتبها في نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت أمينة المظالم معلومات مستكملة بشأن المرحلة التي بلغها النظر في الحالات في مكتبها، وناقشت المسائل الموضوعية التالية في جلسة إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء: الأهمية التي تكتسبها آلية أمينة المظالم، كما يتبين من الممارسة المتبعة في المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي؛ والتطورات المتعلقة برسائل بيان الأسباب؛ والتقدم المحرز من حيث الترتيبات غير الرسمية مع الأمانة العامة، الرامية إلى ضمان استقلال المكتب. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، شاركت أمينة المظالم في حلقة عمل نظمها في جنيف المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان. وناقش الخبراء الذين تشاور معهم المقرر الخاص، أثناء حلقة العمل، المقترحات التي قدمها إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة، وهي: مقترحات بإنشاء سجل لدى الأمم المتحدة للتدابير القسرية الانفرادية، وإصدار إعلان للأمم المتحدة بشأن التدابير القسرية الانفرادية وسيادة القانون، مع التركيز على الإنصاف والجبر. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، قدمت أمينة المظالم إحاطة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن مختلف جوانب الانتقال المرتقب في مكتب

(٢) نص الاتفاق متاح على الموقع التالي: https://www.un.org/sc/suborg/en/ombudsperson/classified_information. وتتضمن المادة ١٣ (١) من الاتفاق الطرائق اللازمة لدخوله حيز النفاذ.

أمينة المظالم بعد تعيينها في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، من جانب الأمين العام، رئيسة للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

التعاون مع اللجنة

١٨ - مثلت أمينة المظالم أمام اللجنة في ست مناسبات منذ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ففي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، عرضت تقريرها في حالة واحدة أُبقي فيها اسم مقدم الطلب مدرجاً في القائمة. وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٧، قدمت تقريريها المتعلقين بحالتي عطا عبد العزيز رشيد (رفع اسمه من القائمة؛ كان في السابق يحمل الرقم QDi.199) وفهد محمد عبد العزيز الخشيبان (رفع اسمه من القائمة؛ كان في السابق يحمل الرقم QDi.233). وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدمت تقريريها المتعلقين بحالتي ديمان عبد القادر عزت (رفع اسمه من القائمة؛ كان في السابق يحمل الرقم QDi.200) وفرتز مارتن غيلوفيتش (رفع اسمه من القائمة؛ كان في السابق يحمل الرقم QDi.259). وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت تقريرها المتعلق بحالة عثمان درمشي (رفع اسمه من القائمة؛ كان يحمل في السابق الرقم QDI.164). وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، قدمت تقريريها المتعلقين بحالتين أبقي فيهما اسما الملتمسين في القائمة، وتقريرها المتعلق بحالة عادل محمد محمود عبد الخالق (رفع اسمه من القائمة؛ كان في السابق يحمل الرقم QDi.255). وفي هذه المناسبة، في ضوء تعيينها رئيسة الآلية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية، أطلعت اللجنة أيضاً على التدابير الانتقالية التي أوصت اللجنة باعتمادها لصون حقوق مقدمي الطلبات الذين تعرض أمام أمينة المظالم في الوقت الراهن طلبات لرفع أسمائهم من القائمة ما زالت تنتظر البت فيها. وإضافةً إلى ذلك، في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، أطلعت أمينة المظالم اللجنة على مسائل السرية المتعلقة بتقاريرها الشاملة.

١٩ - وكما في السابق، استمرت أمينة المظالم والموظفون الذي يقدمون الدعم إلى مكتبها في التعاون تعاوناً منتظماً مع منسق فريق الرصد وأعضائه. وواصل فريق الدعم تقديم معلومات مفيدة وفقاً للفقرة ٤ من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الفريق مكتب أمينة المظالم على استعراض طلبات رفع الأسماء من القائمة، والمواد الداعمة لتلك الطلبات، والتي قُدمت باللغة العربية. وقدم الفريق المساعدة إلى المكتب أيضاً في التواصل باللغتين الألمانية والعربية مع مقدمي الطلبات.

الاتصال بالدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٢٠ - واصلت أمينة المظالم والموظفون الذين يوفرون الدعم لمكتبها التواصل مع الدول خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبخاصة الدول المعنية بطلبات رفع الأسماء من القائمة التي تنتظر البت فيها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت أمينة المظالم والموظفون الذين يوفرون الدعم لمكتبها عدة اجتماعات ثنائية مع الدول المهتمة بعمل المكتب لمناقشة المسائل العامة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالخيارات المتاحة لزيادة استقلالية المكتب. وواصلت أمينة المظالم مناقشاتها مع عدد من الدول بشأن الاتفاقات أو الترتيبات المتعلقة بالحصول على معلومات سرية. وظلت على اتصال أيضا مع المجموعة غير

الرسمية للدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف[٣]. واجتمعت أمينة المظالم أيضاً ببعض مسؤولي الدول في عواصم بلدانهم لإجراء مناقشات عامة وللحصول على معلومات بشأن حالات معينة. واتصلت أمينة المظالم أيضاً بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام لاستكشاف ما قد ينشأ من مسائل نتيجة الشراكات المحتمل إقامتها مع كيانات معينة من أجل الوصول إلى المعلومات.

أساليب العمل والبحوث

٢١ - على غرار ما حصل في الماضي، تضمنت أعمال التقصي التي جرت بشأن الحالات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، البحث في المصادر المفتوحة لجمع المعلومات المتعلقة بطلبات رفع الأسماء من القائمة. وازدادت قدرة المكتب على البحث خلال الفترة المشمولة بالتقرير بانضمام المساعدة الجديدة لشؤون البحوث التي طال انتظارها إلى الفريق في شباط/فبراير ٢٠١٧. وقد حلت محل المساعد الإداري الذي غادر في بداية الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

الموقع الشبكي

٢٢ - استمر تنقيح وتحديث الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم (www.un.org/sc/suborg/ar/ombudsperson).

رابعاً - الملاحظات والاستنتاجات

إنصاف الإجراءات وشفافيتها

الوصول إلى مقدمي الطلبات

٢٣ - خلال مرحلة الحوار، يُطلب من أمين المظالم الاجتماع بمقدم الطلب، قدر المستطاع[٤]. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتصلت أمينة المظالم بسلطات إحدى الدول هي صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة فيما يتعلق بمقدم طلب محتجز، وذلك بغية النظر في إمكانية الاجتماع به شخصياً. فمن حيث المبدأ، فإن المقابلة الشخصية هي أفضل طريقة لتقييم مصداقية مقدم الطلب وحالته الذهنية. ولا تقتصر أهمية هذا التقييم البالغة على تحديد ما إذا كان مقدم الطلب يعمل من أجل فك ارتباطه بأي كيان، بل هو مهم أيضاً في الحالات التي يكون فيها مقدم الطلب قد احتجز لفترة طويلة من الوقت ولا توجد أي معلومات حديثة عنه تبين قيامه بأي أنشطة تدعم كياناً مدرجاً في القائمة[٥]. وبالإضافة إلى ذلك، في هذه الحالة تحديداً، وفي ضوء المعلومات التي جمعت، كان من شأن المقابلة الشخصية حتماً أن تولد عدداً كبيراً من المواضيع، والمسائل، وأسئلة المتابعة. وفي هذه الحالة لم تتح أي فرصة أخرى للاستماع إلى مقدم الطلب.

(٣) تشمل ألمانيا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، والنرويج، والنمسا، وهولندا.

(٤) القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، المرفق الثاني، الفقرة ٧ (ج).

(٥) انظر S/2017/60، الفقرة ٣٢.

٢٤ - وأتيحت لأمينة المظالم فرصة الالتقاء بالسلطات المعنية في وقت مبكر من العملية، وتوضيح أهمية إجراء المقابلة الشخصية في هذه الحالة تحديداً. غير أن تلك السلطات أبلغت أمينة المظالم بصفة غير رسمية، ومن دون إبداء أي سبب، بأنه لن يؤذن بأي اتصال شخصي مع مقدم الطلب في هذه الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتلق أمينة المظالم أي رد على محاولاتها المتكررة للنظر في إمكانية إتاحة فرصة للاستماع إلى مقدم الطلب بأي شكل من أشكال التواصل مع أمينة المظالم، سواء بالتداول بالفيديو أو حتى عبر الهاتف. وانعدام التعاون التام هذا من الدولة المعنية فيما يتعلق بالوصول إلى مقدم الطلب يدعو إلى الاستغراب لأن هذه الدولة تقدم في العادة الدعم إلى مكتب أمين المظالم وتتعاون معه. ونظراً إلى أن أمينة المظالم لم تحصل على إذن للاتصال بمقدم الطلب، لم يكن أمامها أي خيار سوى الاجتماع بمحامي مقدم الطلب عوضاً عن ذلك. والنتيجة هي أن أمينة المظالم لم تتمكن من التواصل مع مقدم الطلب وتقييم حالته الذهنية الحالية مباشرةً. واستندت أمينة المظالم، في إعداد تحليلها وإعطاء توصيتها، إلى المعلومات المتاحة أمامها، وقدمت تقريرها إلى اللجنة. غير أن مقدم الطلب في هذه الحالة لم يحصل على فرصة الاطلاع على القضية والرد على المعلومات. ونتيجة لذلك، لم يمنح مقدم الطلب جميع عناصر الإنصاف المنصوص عليها في القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). وعبرت أمينة المظالم عن شواغلها في هذا الصدد أمام اللجنة، واقترحت اتخاذ تدبير استثنائي للتخفيف من الأثر الناجم عن عدم حصول مقدم الطلب على فرصة للاطلاع على القضية المقدمة ضده. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت لا تزال الحالة قيد نظر اللجنة.

رسائل بيان الأسباب

٢٥ - عملاً بالقرارات المتتالية، يُطلب من أمين المظالم أن يعتبر مضمون التقارير الشاملة سرياً. وقد أشارت أمينة المظالم، في تقريرها السابق، إلى أن اللجنة قد توقفت تماماً عن ممارستها الإيجابية السابقة، وهي أن تقدم على نحو مطرد، رسائل لبيان الأسباب الموضوعية إلى مقدمي الطلبات تتضمن مقتطفات كبيرة من تحليل أمينة المظالم[٦]. وبالنظر إلى ما تكتسيه هذه الرسائل من أهمية لضمان شفافية العملية وإنصافها بصفة عامة (والتصورات المتعلقة بذلك)، أعربت أمينة المظالم عن أملها في أن تعود اللجنة إلى الممارسة التي كانت تتبعها سابقاً في هذا الخصوص[٧]. ولم تكن هذه هي الحال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن مجلس الأمن أدخل في الفقرة ١٦ من المرفق الثاني للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) الصيغة الجديدة التي اقترحتها أمينة المظالم. وترحب أمينة المظالم بهذا التغيير الذي يؤمل أن يوقف الممارسة التي اتبعتها اللجنة في الآونة الأخيرة التي يرد وصفها أدناه، ويمكن من ثم أن يرفع مستوى الإنصاف في عملية الاستعراض.

٢٦ - ووفقاً للصيغة الجديدة، ففي الحالات التي تنفذ فيها اللجنة توصية أمين المظالم، يقدم أمين المظالم إلى اللجنة موجزاً للتحليل الوارد في التقرير الشامل لكي تستعرضه اللجنة. ويتبع ذلك الممارسة الحالية التي بموجبها لا تكون فيها الأسباب الواردة في رسالة اللجنة، في حالات كهذه، أي في كل الحالات حتى الآن، هي أسباب اللجنة بل هي موجز لتحليل أمينة المظالم الوارد في تقريرها الشامل. ووفقاً لهذه الممارسة، بعد أن أضفى عليها المرفق الثاني للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) طابعاً رسمياً، لا يفصح

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢٨.

(٧) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٠ و ٤١.

لمقدم الطلب إلا عن موجز لتحليل أمين المظالم وافق عليه أعضاء اللجنة الخمسة عشر. وتعد أمينة المظالم هذا الموجز لأنها ملمة أفضل إلمام بالأسباب الواردة في تحليلها هي، ولذلك فهي في الموقع الأنسب لمساعدة اللجنة على إعداد رسالة بيان الأسباب.

٢٧ - ووفقا للفقرة ١٦ الجديدة من المرفق الثاني، فإن الغرض من استعراض اللجنة هو التصدي لأي شواغل أمنية، بما في ذلك التأكد مما إذا كانت أي معلومات تتسم بالسرية لدى اللجنة قد أدرجت عن غير قصد في الموجز. وتحديد الغرض هذا من استعراض اللجنة مهم بسبب الممارسة غير المفيدة التي اعتمدتها اللجنة في العام الفائت، وتحديداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي حالة ترجع إلى الآونة الأخيرة وتتعلق بإبقاء أسماء في قائمة الجزاءات، وهي حالة كان قد قلِّصَ مشروع موجزها الذي أعدته أمينة المظالم إلى نصف طول التحليل الوارد في التقرير الشامل، طُلِبَ من أمينة المظالم إجراء مزيد من التقليص بحيث لا يتجاوز التحليل عدداً محدداً من الصفحات. ويبدو أن عدد الصفحات اختير بصورة تعسفية، وكان القصد هو تطبيقه بالتساوي في جميع الحالات. وقد كانت عملية ''التقليص لمجرد التقليص'' فيما يتعلق بهذه الموجزات، وفرض حد أقصى لعدد الصفحات عملية تدخل واضحة. فأمينة المظالم لا تتحكم بـ ''حجم'' الحالة، أو كمية المعلومات المجمعة، أو عدد الحجج التي يثيرها مقدم الطلب. ولذلك يجب أن تتمتع أمينة المظالم بهامش من الحرية فيما يتعلق بعدد الصفحات المستخدم، للحصول على قدر كاف من التحليل، حتى يكون الموجز انعكاساً منصفاً وشفافاً للعملية. ويتعارض هذا التقليص المفرط مع ضرورة تطبيق الشفافية التي تشكل جوهر مفهوم الإنصاف المطبق على الجزاءات. وقد أثارت هذه التقليصات إشكالية لأنها يمكن أن تؤدي إلى إغفال ردود على الحجج الرئيسية لمقدم الطلب، أو تؤثر في التسلسل المنطقي للأسباب التي تستند إليها التوصية، وهو ما يشكّل تعدياً على استقلالية أمينة المظالم.

٢٨ - والفقرة ١٦ الجديدة هي فقرة مفيدة بوجه خاص في هذا الصدد. فهي تقرّ بوجوب أن يصف الموجز بدقة الأسباب الرئيسية التي تستند إليها توصية أمين المظالم، على النحو المبين في تحليل أمين المظالم. وفي الحالات التي يُبقى فيها الاسم مدرجا في القائمة، يجب أن يتضمن موجز التحليل جميع الحجج التي يسوقها مقدم الطلب من أجل رفع اسمه من القائمة، والتي يكون أمين المظالم قد رد عليها. وفي الحالات التي يرفع فيها الاسم من القائمة، تنص الفقرة كذلك على وجوب أن يتضمن الموجز النقاط الرئيسية التي وردت في تحليل أمين المظالم.

٢٩ - ومن منظور الإنصاف والشفافية، فإن السيناريو المثالي هو عندما يكون أمين المظالم هو الحكم الوحيد الذي يفصل في مقدار الأسباب المبلغة إلى مقدم الطلب ومضمونها، في جميع الحالات التي تتبع فيها اللجنة توصية أمين المظالم. ولكن في ضوء المصالح الأمنية المتعلقة بالأمر، وحساسية بعض المعلومات التي يطلَع عليها أمين المظالم لإدراجها في تقاريره الشاملة، تشكل الصيغة الجديدة حلاً توافقياً جيداً. وترحب أمينة المظالم باغتنام مجلس الأمن هذه الفرصة ليصحح ممارسة كانت تقوض الإنصاف الهش الذي كان يتسم به عمل أمينة المظالم.

التأخر في إخطار مقدم الطلب

٣٠ - تعرب أمينة المظالم عن سرورها لملاحظتها أن القرار الجديد يسمح لها بإخطار مقدم الطلب على الفور عندما تتبع اللجنة توصيتها[٨]. وللأسباب المبينة في التقرير العاشر والتقرير الحادي عشر والتقرير الثاني عشر، كانت هذه هي الممارسة المتبعة بالفعل في حالات رفع الأسماء من القائمة[٩]. والصيغة الجديدة تضفي طابعاً رسمياً على هذه الممارسة، وكما هو مقترح في تلك التقارير، تطبق ذلك أيضاً على حالات إبقاء الأسماء في القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قلِّصَت المهلة الزمنية المتاحة للجنة لاستعراض موجز التحليل الوارد في التقرير الشامل، ولإبلاغ أمينة المظالم بهذه الأسباب من أجل إحالتها إلى مقدم الطلب، من ٦٠ يوماً إلى ٣٠ يوماً.

تعاون الدول مع المكتب ودعمها له

٣١ - واصلت الدول التي تؤيد عموماً مكتب أمينة المظالم التعبير عن هذا الدعم وإظهاره خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء دولة واحدة، على النحو المفصل آنفاً. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير السابق، شددت أمينة المظالم على أهمية استجابة الدول لطلبات المعلومات، حتى عندما لا تكون هذه الدول قادرة على إرسال المعلومات ذات الصلة في طلب معين. وقد ثبت نجاح هذه الجهود جزئياً، لأن عدداً من الدول التي لم تستجب لهذه الطلبات في السابق، استجابت لها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. بيد أن الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه.

برنامج إعادة التأهيل

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت أمينة المظالم في مناقشات بشأن مبادرة عرضتها الكويت ترمي إلى وضع برنامج مدته سنة واحدة لإعادة تأهيل رعايا تلك الدولة المدرجين في القائمة، برعاية إحدى اللجان الحكومية. وكان الهدف من هذا البرنامج هو دعم جهود فك ارتباط الأفراد الذي يعترفون بارتكاب أفعالهم السابقة، بغية زيادة فرصهم في رفع أسمائهم من قائمة الجزاءات. ومن العناصر المثيرة للاهتمام لذلك البرنامج خطة للاندماج الاجتماعي، والمشاركة في محاضرات، والامتثال لقواعد معينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي اللجنة الحكومية، وفرصة الحصول على علاج، وتقييم فصلي تجريه اللجنة الحكومية. وفيما يتعلق بالأفراد الذين يطلبون رفع أسمائهم من قائمة الجزاءات عن طريق أمينة المظالم، إما خلال تنفيذ البرنامج أو بعد إتمامه، ستكون الكويت مستعدة لإطلاع أمينة المظالم وكذلك اللجنة عن طريق أمينة المظالم، على تقارير التقييم المتعلقة بالتقدم الذي يحرزه المشاركون في هذا الصدد. وترحب أمينة المظالم بهذه المبادرة، وبالتعاون المثمر مع هذه الدولة في هذا الشأن. وتعرب عن أملها في أن يحقق البرنامج النتائج المرجوة، وهي على ثقة في أن الدول الأخرى ستستوحي هذا البرنامج لتقديم فرص مشابهة إلى رعاياها.

(٨) القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، المرفق الثاني، الفقرة ١٦.

(٩) انظر S/2015/533، الفقرة ٤٧، و S/2016/96، الفقرة ٤٢، و S/2016/671، الفقرة ٣١.

شرط الاستقلالية والحياد وإيلاء الاعتبار لآراء الدول

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت عدة دول عن رأيها بأن أمينة المظالم ربما لا تولي اعتباراً تاماً للآراء التي تعبّر عنها الدول بشأن طلبات معينة للرفع من القائمة، وأبدت قلقها جراء ذلك. ويبدو أن هذا التعبير عن القلق يكشف شواغل متكررة وسوء فهم لدور أمينة المظالم واستقلاليته. ففي الواقع، أعربت إحدى الدول عن هذا القلق في بداية فترة ولاية أمينة المظالم، حتى قبل أن تصدر تقريرها الشامل الأول. ويبدو أن عدم الارتياح ينجم عن الحالات التي تكون فيها دولة واحدة أو عدة دول قد أعربت عن رأيها بلزوم الإبقاء على اسم مقدم الطلب في قائمة الجزاءات ولكن أمينة المظالم، استناداً إلى معلومات جمعت بموجب المعيار المعمول به، أوصت اللجنة في نهاية المطاف بالنظر في رفع اسم مقدم الطلب من القائمة. والدول التي أعربت عن هذه الشواغل وعدم الارتياح كانت من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في اللجنة. وقدمت بعض هذه الدول معلومات متصلة بطلب رفع الاسم من القائمة تحديداً. وفي حالة واحدة، لم تدعم المعلومات موقف الدولة. وفي حالات أخرى، لم تقدم الدول المعارضة لطلب رفع الاسم من القائمة حتى أي معلومات تدعم موقفها.

٣٤ - واستعراض طلبات رفع الأسماء من القائمة مسألة حساسة للغاية، تدخل فيها مصالح أمنية واعتبارات متعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك، فمن الأمور المتوقعة ألا توافق بعض الدول في حالات معينة على توصية أمينة المظالم. وتعي أمينة المظالم وعياً تاماً التزامها بإيلاء الاعتبار الواجب لآراء الدول التي تقترح إدراج أسماء في القائمة، والدول الأعضاء الأخرى التي تقدم معلومات في هذا الصدد، ولا سيما أشد الدول الأعضاء تضرراً من الأعمال أو الارتباطات التي أدت إلى الإدراج الأصلي في القائمة. واتخذت أمينة المظالم هذا الالتزام على محمل الجد في كل حالة من الحالات التي قررت فيها دولة أو أكثر أن تعطي رأياً بشأن الأسس الموضوعية لطلب رفع الاسم من القائمة.

٣٥ - غير أن تلك التصورات تبين بوضوح افتقاراً إلى فهم الطريقة التي ينسجم فيها هذا الالتزام مع الالتزام العام بالاستقلالية والحياد اللذين هما في صميم عمل أمينة المظالم.

٣٦ - ولا يجوز لأمين المظالم تجاهل آراء الدول التي تقترح إدراج أسماء في القائمة، أو آراء الدول الأعضاء الأخرى التي تقدم معلومات في هذا الصدد، ولا سيما الدول الأعضاء الأشد تضرراً من الأعمال أو الارتباطات التي أدت إلى الإدراج الأصلي في القائمة. ويتضمن المرفق الثاني من القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) تكليفا بالالتزام بإيلاء الاعتبار الواجب لهذه الآراء. ويوضح القرار بنفس القدر أنه يتعين على أمين المظالم، عند استعراض طلبات رفع الأسماء من القائمة، أن يعمل بصورة مستقلة ومحايدة، وألا يطلب أو يتلقى تعليمات من أي حكومة. وهذه المطالب المتزامنة متوافقة تماماً بعضها مع بعض، ويسترشد بها النهج الذي تتبعه أمينة المظالم في استعراض طلبات الرفع من القائمة.

٣٧ - والالتزام بإيلاء الاعتبار الواجب للآراء التي تعرب عنها الدول لا يعني ضمناً أن على أمين المظالم اتباع هذه الآراء من دون قيد أو شرط. ولن يكون هذا التفسير غير محتمل فحسب في العدد الكبير نسبياً من الحالات التي تختلف فيها الدول المبدية رأيها لأمين المظالم فيما يتعلق بطلب رفع اسم من القائمة، بشأن ما إذا كان ينبغي إبقاء الاسم في القائمة أو رفعه، بل إنه يتعارض أيضاً مع شرط الاستقلالية والحياد المفروض على أمين المظالم. ويتوقف مدى إمكانية أن يتبع أمين المظالم رأياً أعربت

عنه إحدى الدول على ما إذا كان الرأي المعني يستند إلى تطبيق المعيار على مجمل المعلومات التي جمعت في تلك القضية، أي على تلك المعلومات فقط.

٣٨ - وهناك حتماً حالات قد يختلف فيها أمين المظالم ودولة أو أكثر اختاروا التعبير عن آرائهم، بشأن الأسس الموضوعية لطلب رفع أسماء من القائمة. ويحدث ذلك أولاً، لأن أمين المظالم والدول المعنية لا يطلعون بالضرورة على نفس المعلومات. فالدول لا تطلع أمين المظالم دائماً على المعلومات التي تستند إليها لبناء رأيها، أو على مجمل تلك المعلومات. ويجوز أن يبني أمين المظالم توصيته على المعلومات المعروضة عليه فقط، فمن غير اللائق لديه أن يخمن وجود معلومات قررت الدولة عدم اطلاعه عليها، وأن يخمن مضمون تلك المعلومات. وحتى عندما تتيح الدول مجمل المعلومات التي استندت إليها لبناء رأيها، قد لا تتاح أمامها إمكانية الاطلاع على مجمل المعلومات التي جمعها أمين المظالم. ومن خلال الحوار الخاص مع مقدم الطلب، يكتسب أمين المظالم منظوراً فريداً بشأن الحالة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز لأمين المظالم أن يتلقى معلومات سرية من الدول أو من مصادر أخرى، مع طلب بعدم إطلاع مقدمي الطلبات أو الدول أو حتى اللجنة عليها. وفي هذه الحالات، لن تطلع اللجنة على معلومات قد تكون حاسمة في التوصية برفع اسم من القائمة.

٣٩ - وقد يَظهر وجود تفاوت في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي الموافقة على رفع اسم من القائمة، في الحالات التي تكون قد حصلت فيها الدول وأمينة المظالم على المعلومات نفسها. وتقيّم أمينة المظالم مدى كفاية المعلومات لتشكيل أساس معقول وموثوق للإبقاء على الاسم مدرجاً في القائمة وقت إجراء الاستعراض. ويبين تبادل الآراء مع الدول، بما في ذلك أعضاء اللجنة، في سياق جمع المعلومات، أن بعض الدول تستند، عندما تبني رأيها، إلى معاييرها المحلية، التي قد تختلف عن المعيار الذي تطبقه أمينة المظالم. وهناك دول أخرى لا تستند إلى أي معيار على الإطلاق، وتبني رأيها انطلاقاً من اعتبارات أخرى مختلفة عن معيار وجود ارتباط قائم مع تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة، وهو المعيار المتبع للإدراج في القائمة. ويمكن أن تنشأ اختلافات أخرى لأن إحدى الدول ترى أن الجزاءات ينبغي أن تكون عقابية بدلاً من أن تكون وقائية، وهذا الغرض مذكور في قرارات مجلس الأمن. وقد تنشأ أيضاً بسبب فهم خاص لدى إحدى الدول متعلق بمعايير الإدراج في القائمة، ومفهوم ''الارتباط'' و ''فك الارتباط''. ولا يتوافق هذا التفسير في جميع الأحيان مع الإطار القانوني المطبق على نظام الجزاءات.

٤٠ - ويمكن أن تدفع الاختلافات المذكورة أعلاه دولةً أو أكثر إلى الاعتقاد بأن أمينة المظالم لم تولِ الاعتبار الكافي لرأيها. ولتخفيف هذا الاحتمال، فإن الأداة الوحيدة المتاحة لأمينة المظالم هي الحرص الذي تعتمده في تعليل توصيتها في كل حالة على حدة. وتتضمن التحليلات والملاحظات الواردة في التقرير الشامل تفسيرات كافية من حيث المبدأ لإبلاغ اللجنة بالأسباب التي دفعت أمينة المظالم إلى عدم اتباع الرأي الذي عبرت عنه دولة أو أكثر. ولكن بسبب قيود السرية التي يفرضها مزودو المعلومات، بما في ذلك الدول التي تعبر عن رأيها، يتعين على أمينة المظالم حذف معلومات واردة في التقرير الشامل والتحليل المتعلق بها، وهي من جهة أخرى معلومات قد تكون ضرورية لكي تفصح تماماً عن الاسباب التي استندت إليها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز منح نسخة من التقرير الشامل إلا لعدد محدود من الدول غير الأعضاء في اللجنة، بناء على طلب منها، وبموافقة اللجنة[١٠]. وخارج هذا العدد المحدود،

(١٠) وفقاً للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، المرفق الثاني، الفقرة ١٣، تشمل هذه الدول الدولة صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة أو دولة الجنسية أو الإقامة أو التأسيس.

لا تتوافر للدول التي أعربت عن رأيها إمكانية الاطلاع على التقرير الشامل حتى لو قدمت معلومات ذات صلة إلى أمينة المظالم. ولذلك، لن تتاح لهذه الدول إمكانية الوصول إلى التعليل الذي تقدمه أمينة المظالم.

الإجراءات والممارسات المتعلقة بعدم موافقة الدول على التوصيات

٤١ - يرسي القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بوضوح إجراءات معالجة عدم موافقة عضو أو أكثر من أعضاء اللجنة على توصية أمين المظالم برفع اسم من القائمة. وقد يتجسد عدم الموافقة هذا عقب التعبير عن اعتراض واحد أو أكثر أثناء عملية عدم الاعتراض المتوخاة في المبادئ التوجيهية للجنة. وتنتهي تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة فيما يتعلق بمقدم الطلب بعد مضي ستين يوماً، إلا في حال حصول أي من الحادثين المنصوص عليهما في الفقرة ٦٢ من القرار، وهما عكس مسار توافق الآراء، أو إحالة المسألة إلى مجلس الأمن للبت فيها.

٤٢ - ويمنح القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) الدول التي يستشيرها أمين المظالم إمكانية التعبير عن رأيها لأمين المظالم بشأن ما إذا كان ينبغي منح الموافقة على طلب الرفع من القائمة. ولا يقتصر منح هذه الإمكانية على الدول الأعضاء في اللجنة. غير أن القرار لا يمنح الدول غير الأعضاء في اللجنة إمكانية التدخل في نظر اللجنة في طلب رفع اسم من القائمة. ولا يؤذن لأمين المظالم بإبلاغ الدول التي تقترح إدراج اسم في القائمة، ودول الإقامة، أو الجنسية أو المقر أو التأسيس، والدول المعنية الأخرى، بالتوصية إلا بعد أن تكون اللجنة قد أكملت النظر في التقرير الشامل. وإضافةً إلى ذلك، وبناء على طلب الدولة التي اقترحت إدراج الاسم في القائمة، أو دولة الجنسية أو الإقامة أو التأسيس، وبموافقة اللجنة، لا يجوز لأمين المظالم أن يقدم نسخة من التقرير الشامل، مشفوعاً بأي تنقيحات تعتبر ضرورية إلا بعد نظر اللجنة في التقرير الشامل.

٤٣ - ولكن الممارسة التي لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبين أن بعض الدول تجد سبلاً أخرى غير السبل التي يسمح بها مجلس الأمن لتطلع على التوصية قبل أن تكون اللجنة قد اختتمت النظر فيها، ولتحاول التدخل في العملية. وليس لأمينة المظالم أن تعلق على الطابع السياسي والدبلوماسي لعمليات إدراج الأسماء ورفعها التي تبادر بها الدول، أو على ممارسة المفاوضات الدبلوماسية الثنائية، والإفصاح الانتقائي عن المعلومات الاستخبارية فيما بين الدول، الذي يحدث أحياناً في هذا السياق. وقد أعرب مجلس الأمن مراراً وتكراراً، منذ إنشاء مكتب أمين المظالم، عن التزامه بمواصلة تحسين الإنصاف في إجراءات الجزاءات وشفافيتها. وترى أمينة المظالم أن هذه الممارسات، في سياق طلبات الرفع من القائمة التي تنتظر البتّ فيها بعد صدور توصية من أمينة المظالم، لا تؤدي إلى الإنصاف والشفافية في عملية رفع الأسماء أو حتى تتطابق معهما.

السرية

٤٤ - في إحدى الحالات التي اختُتمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دولة الجنسية، وهي ليست عضوا في اللجنة، قد حصلت على النسخة التي بها علامة مائية من تقرير شامل سري لأمينة المظالم قبل أن تختتم اللجنة نظرها فيه. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، فإن الفقرة ١٣ من المرفق

الثاني للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)[١١] تسمح لأمين المظالم أن يقدم نسخة من تلك الوثيقة، مشفوعة بأي تنقيحات تراها اللجنة ضرورية، إلى الدولة المقترحة إدراج أسماء في القائمة، أو دولة الجنسية أو الإقامة أو التأسيس. وحسب فهم أمينة المظالم، يجوز لها أن تلتمس الحصول على موافقة اللجنة على إطلاع تلك الدول، بناء على طلبها، على تقرير شامل، ولا يكون ذلك إلا بعد أن تنتهي اللجنة من نظرها في التقرير[١٢]. وفي هذه الحالة بالذات، كانت الدولة قد حصلت على نسخة من التقرير قبل ذلك الوقت، بل وقبل أن تلتمس أمينة المظالم موافقة اللجنة على إتاحته لتلك الدولة. وبذلك يكون قد جرى الاطلاع على التقرير السري دون موافقة اللجنة، في انتهاك للقرار. وبعد الحصول على التقرير الشامل المقدم دون موافقة اللجنة، قامت دولة الجنسية في هذه القضية باطلاع محامي مقدم الطلب على صيغة من التقرير لم تطمس المعلومات السرية منها.

٤٥ - وهذه الممارسة تثير القلق، وهي غير مفيدة. وهي تثير القلق لأنها تشير إلى أن السرية المكفولة للوثائق يتم التعامل معها باستخفاف. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات التي لا تنوي أمينة المظالم توجيهها إلا إلى اللجنة قد ينتهي بها الأمر بأن تصل إلى دول خارج اللجنة، أو بأن تصل، كما هو الحال في هذه القضية، إلى مقدمي الطلبات. وهذا يثير شواغل أمنية واضحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقيت الكشف عن التقرير الشامل لأمينة المظالم لدى دول من خارج اللجنة هو أمر مهم. وكما ذكر أعلاه، يُفترض، حسب فهم أمينة المظالم، أن تظل التقارير داخلية إلى أن تختتم اللجنة نظرها في هذه المسألة. وهذا يوفر حماية من التدخل في عمل اللجنة في الحالات التي قد لا تتقبل فيها بعض الجهات الفاعلة توصية أمينة المظالم. أما الممارسات التي من قبيل ما لوحظ في الفترة المشمولة بالتقرير فهي دعوة للتدخل من جانب الدول التي لا ينبغي أن تكون جزءا من عملية صنع القرار.

٤٦ - وهذه الممارسات ليست مفيدة أيضا، لأن مقدمي المعلومات يقدمون المعلومات على أساس تفاهم أو اتفاق مع أمينة المظالم بشأن الجهات التي تقدَّم إليها هذه المعلومات. وحتى الآن، ظلت أمينة المظالم تشارك في عملية صنع القرار في اللجنة فيما يتعلق بالوجهة النهائية للمعلومات الواردة في تقريرها الشامل، باقتراحها على اللجنة إجراء تنقيحات لطمس المعلومات السرية في التقارير. وحتى الآن، ظلت اللجنة تنفذ دائما التنقيحات المقترحة من أمينة المظالم. فإذا حُرمت أمينة المظالم من فرصة المشاركة المجدية في هذه العملية بسبب تسرب نسخ من التقرير بدون طمس المعلومات السرية فيها، فربما لن يعود بإمكانها ضمان سرية المعلومات إلى مقدمي المعلومات الذين يطلبون هذه السرية. أو بدلا من ذلك، قد تفقد أمينة المظالم ثقة مقدمي المعلومات هؤلاء الذين قد يصبحون حذرين أو غير راغبين في إطلاع أمينة المظالم على تلك المعلومات. ونظرا لأن عمل أمينة المظالم يتوقف إلى حد بعيد على القدرة على جمع المعلومات، فإن هذا الأمر يبعث على القلق الشديد.

٤٧ - ويتضح من هذا المثال، والمثال المذكور في الفرع السابق، أن بعض الدول ترى أن التقارير الشاملة لأمينة المظالم وتوصياتها هي أمور ينبغي إطلاع جهات من خارج اللجنة عليها. وتؤيد أمينة المظالم اتباع نهج من شأنه أن يوفر مزيدا من الشفافية للعملية. ويمكن استخدام ما حدث نقطة

(١١) هذا هو نفس نص الفقرة ١٣ من المرفق الثاني للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

(١٢) هذا الفهم يستند إلى إدراج الفقرة ١٣ في المرفق الثاني للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، تحت عنوان ”مناقشة اللجنة“ وبعد الفقرة ١١، بشأن اختتام نظر اللجنة في التقرير الشامل، والفقرة ١٢، التي بموجبها يتعين على أمين المظالم أن يخطر كافة الدول المعنية بالتوصية بعد أن تختتم اللجنة نظرها في التقرير الشامل.

انطلاق لمناقشات بشأن الكشف عن التقرير الشامل لأمين المظالم، مع القيام بالتنقيحات المناسبة، للدول المهتمة، بخلاف الدول المدرجة في الفقرة ١٣ من المرفق الثاني من القرار، ولمقدم الالتماس، وحتى للجمهور، في الوقت المناسب. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة عملاقة نحو زيادة الشفافية التي هناك حاجة شديدة إليها في هذه العملية. وإذا أُذن لأمين المظالم القيام بذلك، فبإمكانه إعداد نصين للتقرير الشامل. وستحصل اللجنة على نسخة كاملة، بينما ستحصل الدول الأخرى ومقدم الالتماس في نهاية المطاف على نسخة منقحة مطموس فيها المعلومات السرية. وستزيل التنقيحات أسماء المصادر، من قبيل هوية الدول التي قدمت المعلومات (ما لم يكن المصدر قد وافق على كشفها)، وستعالج أي شواغل أمنية أخرى قد تكون لدى مقدمي المعلومات أو لدى اللجنة. ويتولى أمين المظالم، بالتشاور مع الرئيس، إعداد النسخ المنقحة التي يتعين أن توافق اللجنة عليها.

الترتيبات غير الرسمية التي تعزز استقلالية المكتب

٤٨ - عرض التقرير الثالث عشر وصفا لاتخاذ بعض الترتيبات غير الرسمية من جانب الأمانة العامة بغية تعزيز استقلالية مكتب أمين المظالم[١٣]. وفي نفس التقرير أُعرب عن الأمل في أن تتمكن الأمانة العامة من إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بمعالجة اشتراط شهادة اعتماد أداء الخدمة الذي تنص عليه عقود الخدمات الاستشارية، والذي يشمل الأداء والحضور على حد سواء، ويعتبر متعارضا بصورة أساسية مع استقلالية دور أمينة المظالم ومهامها[١٤]. ويسرني أن أفيد بأن هذا هو ما حدث. وإذا لزم الأمر، لن تقدم نواتج التقييم إلا بعد أن تكون أمينة المظالم قد أنهت فترة انتدابها، وسوف توضح أن هذا التقييم لا يتضمن أي تقييم موضوعي لعمل أمينة المظالم. وتتفهم أمينة المظالم أن إدارة الشؤون السياسية تعمل أيضا على استكشاف إمكانية اتخاذ خطوة إضافية، من شأنها، إذا نفذت، أن تزيل أي شواغل ممكنة متبقية إزاء مظهر استقلالية أمينة المظالم.

الفترة الانتقالية

٤٩ - في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، عين الأمين العام شاغلة منصب أمين المظالم لتتولى منصب رئيسة الآلية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية. وقامت أمينة المظالم على الفور، من أجل أن يتسنى لها الانتقال بسرعة إلى وظيفتها الجديدة، بإعداد خطة تتضمن تدابير انتقالية لضمان حقوق مقدمي الالتماسات الذين لديهم في الوقت الراهن طلب معلق أمام أمين المظالم لرفع أسمائهم من القائمة، أو الذين يقدمون هذا الطلب قبل تولي أمين المظالم الجديد مهام منصبه. وقد اقترحت أمينة المظالم هذه التدابير الانتقالية على اللجنة في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧. وكان أحد الاقتراحات هو استخدام لغة ملائمة في القرار الجديد تؤدي إلى تيسير العملية الانتقالية، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم الحالات إلى اللجنة من جانب أمين المظالم بعد إعداده التقرير الشامل في تلك الحالات. وهناك اقتراح آخر من شأنه أن يسمح بتمديد المواعيد النهائية الواردة في القرار في الحالات التي لم يبت فيها بعد، باعتبار ذلك تدبيرا انتقاليا. وعملت أمينة المظالم على الفور مع أعضاء اللجنة من أجل وضع صيغة مرضية للقرار، أملا في أن يرى مجلس الأمن قيمة المقترحات ويعتمدها. ومع ذلك، لم تعتمد المقترحات ولا التدابير الانتقالية البديلة في القرار

(١٣) انظر الفقرة ٣٦ من الوثيقة S/2017/60، التي تشير إلى التدابير غير الرسمية: تؤخذ آراء أمينة المظالم في الاعتبار في تقييمات أداء الموظفين الذين يقدمون الدعم إلى المكتب؛ ويتم إشراك أمينة المظالم وأخذ آرائها في الاعتبار في جميع عمليات استقدام الموظفين الذين يقدمون الدعم للمكتب؛ وتتاح لأمينة المظالم إمكانية الاطلاع على جميع المواد ذات الصلة بعمل المكتب، بما في ذلك محركات الأقراص الإلكترونية؛ وتتمتع أمينة المظالم برقابة تحريرية كاملة على الموقع الشبكي للمكتب.

(١٤) انظر الفقرة ٣٧ من الوثيقة S/2017/60.

الجديد. ومن المأمول أن تقوم اللجنة، في هذه الظروف، بتكييف ممارستها السابقة التي نشأت في سياق عملية الانتقال السابقة للسماح لأمينة المظالم بتقديم تقاريرها الشاملة إلى اللجنة بعد انتهاء ولايتها، حتى لو لم يكن أمين المظالم القادم قد تولى مهام منصبه بعد. وستكون هناك حاجة أيضا إلى أن تكيف اللجنة الممارسة التي تتبعها للتأكد من تمديد المواعيد الزمنية حسب الحاجة في الحالات التي لم يُبت فيها بعد، إلى أن يتولى أمين المظالم القادم مهام منصبه. وقد تركت أمينة المظالم تعليمات مفصلة للموظفين الذين يعملون في دعم مكتب أمين المظالم، لكفالة أن يظل المكتب عاملا خلال الفترة الانتقالية. وتأمل أمينة المظالم في أن تقدم اللجنة والأمانة العامة للموظفين كامل التعاون والدعم، وتعرب عن ثقتها بهذا الشأن، حتى يتسنى لهؤلاء الموظفين الحفاظ على المكتب قائما بمهامه، والحيلولة دون أي تأخير لا مبرر له في النظر في طلبات رفع الأسماء من القائمة من جانب أمين المظالم الجديد.

الخلاصة

٥٠ - في الفترة المشمولة بالتقرير، كانت قدرة أمينة المظالم على تحقيق الإنصاف والشفافية بطريقة مستقلة، مرة أخرى، على المحك. وفي إطار القيود التي يفرضها القرار، وتفاوت درجات التعاون من جانب الدول، والمناخ الذي يشوبه التدخل بشكل قوي في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، فقد نجحت أمينة المظالم في التمسك بهذه القيم والإبقاء عليها، بل وعززت مصداقية العملية. وهكذا تظل آلية أمين المظالم حماية هامة ضد التعسف.

٥١ - وفي العامين الماضيين منذ تعيين أمينة المظالم الحالية، تلقى مكتب أمين المظالم ١٥ طلبا إضافيا لرفع أسماء من القائمة، ليصل بذلك مجموع عدد الالتماسات التي تلقاها هذا المكتب منذ أن بدأ عمله قبل سبع سنوات إلى ٧٩ التماسا. وهذه الأرقام هي رصيد مستمر للتنفيذ الفعال للولاية، وهو ما أعطاها سمعة بكونها سبيلا عادلا ومستقلا وموثوقا للانتصاف. إن استخدام الآلية أمر يؤكد أن الانتصاف الذي تتيحه هو حلقة أخيرة تشتد الحاجة إليها في سلسلة الجزاءات. ولا تزال بعض الدول تتصرف كما لو لم تكن الشروط المتعلقة بحياد أمين المظالم واستقلاليته أفضل ضمان لتنفيذ الجزاءات بفعالية، وخاصة عندما يعنيهم الأمر شخصيا. ومع ذلك، فإن توافر هذا السبيل الموثوق به للانتصاف أمر يعزز فعالية تدابير الجزاءات على نحو لا يمكن إنكاره، بتوفير ضمان للدول التي تتمسك بسيادة القانون بأن الجزاءات لا تزال أمورا ضرورية ومنصفة في أي وقت.

٥٢ - ولا تزال هناك مجالات للتحسين، على النحو المبين في هذا التقرير وفي التقارير السابقة. ولا تؤدي القيود الصارمة المفروضة بصورة مفرطة على الشفافية إلا إلى إضعاف الآلية، وإلى التشجيع على ارتكاب انتهاكات لأحكام القرار المتعلقة بالسرية. وربما تكون أفضل طريقة لحماية المعلومات السرية والحساسة بصورة مبررة هي تقليص تلك القيود، والعمل بدلا من ذلك من أجل التوصل إلى عملية أكثر انفتاحا مع الكشف عن المعلومات بشكل كاف وملائم، في الوقت المناسب. وفي المقابل، فإن جعل كشف المعلومات مقتصرا على الحالات التي يكون الأمر فيها مهما فعلاً، أمر من شأنه أن يسمح للجنة فرض رقابة أشد على هذه المعلومات.

٥٣ - وتعرب أمينة المظالم، بما أن هذا هو تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس الأمن في هذا المنصب، عن أملها في أن يعيّن من يخلفها قريبا، وأن يحمل الشعلة في هذه المجالات الهامة.

Annex

Status of cases

Case 1, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
28 July 2010	Transmission of case 1 to the Committee
28 February 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
10 May 2011	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision
1 September 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 2, Safet Ekrem Durguti (Status: delisted)

Date	*Description*
30 September 2010	Transmission of case 2 to the Committee
26 April 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
31 May 2011	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision to delist
12 August 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 3, one entity (Status: delisting request withdrawn by petitioner)

Date	*Description*
3 November 2010	Transmission of case 3 to the Committee
14 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
2 August 2011	Withdrawal of petition

Case 4, Shafiq Ben Mohamed Ben Mohammed Al Ayadi (Status: delisted)

Date	*Description*
6 December 2010	Transmission of case 4 to the Committee
29 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
17 October 2011	Committee decision to delist

Date	*Description*
8 November 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 5, Tarek Ben Al-Bechir Ben Amara Al-Charaabi (Status: delisted)

Date	*Description*
30 December 2010	Transmission of case 5 to the Committee
26 April 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
31 May 2011	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision to delist
12 August 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 6, Abdul Latif Saleh (Status: delisted)

Date	*Description*
14 January 2011	Transmission of case 6 to the Committee
17 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
19 August 2011	Committee decision to delist
8 November 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 7, Abu Sufian Al-Salamabi Muhammed Ahmed Abd Al-Razziq (Status: delisted)

Date	*Description*
28 January 2011	Transmission of case 7 to the Committee
29 August 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
15 November 2011	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
30 November 2011	Committee decision to delist
13 February 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 8, Ahmed Ali Nur Jim'ale and 23 entities[a] (Status: delisted)

Date	*Description*
17 March 2011	Transmission of case 8 to the Committee
23 September 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2011	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
27 December 2011	Committee decision to delist six entities
21 February 2012	Committee decision to delist one individual and 17 entities
8 June 2012	Formal notification to petitioner with reasons

[a] Barakaat North America, Inc., Barakat Computer Consulting, Barakat Consulting Group, Barakat Global Telephone Company, Barakat Post Express, Barakat Refreshment Company, Al Baraka Exchange, LLC, Barakaat Telecommunications Co. Somalia, Ltd., Barakaat Bank of Somalia, Barako Trading Company, LLC, Al-Barakaat, Al-Barakaat Bank, Al-Barakaat Bank of Somalia, Al-Barakat Finance Group, Al-Barakat Financial Holding Co., Al-Barakat Global Telecommunications, Al-Barakat Group of Companies Somalia Limited, Al-Barakat International, Al-Barakat Investments, Barakaat Group of Companies, Barakaat Red Sea Telecommunications, Barakat International Companies and Barakat Telecommunications Company Limited.

Case 9, Saad Rashed Mohammed Al-Faqih and Movement for Reform in Arabia (Status: delisted)

Date	*Description*
19 April 2011	Transmission of case 9 to the Committee
21 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
1 July 2012	Committee decision to delist
13 November 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 10, Ibrahim Abdul Salam Mohamed Boyasseer (Status: delisted)

Date	*Description*
6 May 2011	Transmission of case 10 to the Committee
9 January 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
8 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 11, Mondher ben Mohsen ben Ali al-Baazaoui (Status: delisted)

Date	*Description*
1 June 2011	Transmission of case 11 to the Committee
19 January 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
30 March 2012	Committee decision to delist
10 July 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 12, Kamal ben Mohamed ben Ahmed Darraji (Status: delisted)

Date	*Description*
30 June 2011	Transmission of case 12 to the Committee
28 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 April 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
4 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 13, Fondation Secours Mondial (Status: amended[b])

Date	*Description*
7 July 2011	Transmission of case 13 to the Committee
14 December 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
24 January 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
17 February 2012	Committee decision to amend
9 July 2012	Formal notification to petitioner with reasons

[b] Amended to be removed as an alias of Global Relief Foundation (QE.G.91.02.).

Case 14, Sa'd Abdullah Hussein al-Sharif (Status: delisted)

Date	*Description*
20 July 2011	Transmission of case 14 to the Committee
29 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 April 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
27 April 2012	Committee decision to delist
5 June 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 15, Fethi ben al-Rebei Absha Mnasri (Status: delisted)

Date	*Description*
4 August 2011	Transmission of case 15 to the Committee
9 March 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
2 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 16, Mounir Ben Habib Ben al-Taher Jarraya (Status: delisted)

Date	*Description*
15 August 2011	Transmission of case 16 to the Committee
9 March 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
2 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 17, Rachid Fettar (Status: delisted)

Date	*Description*
26 September 2011	Transmission of case 17 to the Committee
27 April 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
5 June 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
20 June 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 18, Ali Mohamed El Heit (Status: delisted)

Date	*Description*
5 October 2011	Transmission of case 18 to the Committee
2 May 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 July 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
19 July 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 19, Yassin Abdullah Kadi (listed as Yasin Abdullah Ezzedine Qadi) (Status: delisted)

Date	*Description*
16 November 2011	Transmission of case 19 to the Committee
11 July 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
10 September 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
5 October 2012	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 20, Chabaane ben Mohamed ben Mohamed al-Trabelsi (Status: delisted)

Date	*Description*
21 November 2011	Transmission of case 20 to the Committee
23 April 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
5 June 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
20 June 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 21, Adel Abdul Jalil Ibrahim Batterjee (Status: delisted)

Date	*Description*
3 January 2012	Transmission of case 21 to the Committee
30 August 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
6 November 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
14 January 2013	Committee decision to delist
5 September 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 22, Ibrahim ben Hedhili ben Mohamed al-Hamami (Status: delisted)

Date	*Description*
6 February 2012	Transmission of case 22 to the Committee
25 September 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
6 November 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
21 November 2012	Committee decision to delist
7 February 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 23, Suliman Hamd Suleiman Al-Buthe (Status: delisted)
(Repeated request)

Date	*Description*
23 February 2012	Transmission of case 23 to the Committee
9 October 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
27 November 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
10 February 2013	Committee decision to delist
30 August 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 24, Mamoun Darkazanli (Status: delisted)

Date	*Description*
28 February 2012	Transmission of case 24 to the Committee
12 November 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
8 January 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
11 March 2013	Committee decision to delist
30 August 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 25, Abdullahi Hussein Kahie (Status: delisted)

Date	*Description*
28 February 2012	Transmission of case 25 to the Committee
26 July 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
10 September 2012	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
26 September 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 26, Usama Muhammed Awad Bin Laden (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 21 February 2013

Date	*Description*
23 April 2012	Transmission of case 26 to the Committee
15 February 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
21 February 2013	Committee decision to delist

Case 27, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
7 May 2012	Transmission of case 27 to the Committee
11 February 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
7 May 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
7 May 2013	Committee decision to retain listing
12 June 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 28, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
7 June 2012	Transmission of case 28 to the Committee
20 November 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
8 January 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
8 January 2013	Committee decision to retain listing
29 January 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 29, Muhammad ‘Abdallah Salih Sughayr (Status: delisted)

Date	*Description*
25 July 2012	Transmission of case 29 to the Committee
9 April 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
21 May 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
20 July 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 30, Lajnat Al Daawa Al Islamiya (LDI) (Status: delisted)

Date	*Description*
25 July 2012	Transmission of case 30 to the Committee
15 April 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
2 July 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
3 September 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 31, Abd al Hamid Sulaiman Muhammed al-Mujil (Status: delisted)

Date	*Description*
1 August 2012	Transmission of case 31 to the Committee
13 March 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
30 April 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
30 June 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 32, Mohamed ben Mohamed ben Khalifa Abdelhedi (Status: delisted)

Date	*Description*
19 September 2012	Transmission of case 32 to the Committee
5 March 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
16 April 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
1 May 2013	Committee decision to delist

Case 33, Mohammed Daki (Status: delisted)

Date	*Description*
12 October 2012	Transmission of case 33 to the Committee
28 May 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
30 July 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
16 August 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 34, Abdelghani Mzoudi (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 18 March 2013

Date	*Description*
8 November 2012	Transmission of case 34 to the Committee
18 March 2013	Committee decision to delist

Case 35, International Islamic Relief Organization, Philippines, Branch Offices (Status: delisted)

Date	*Description*
13 December 2012	Transmission of case 35 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 36, International Islamic Relief Organization, Indonesia, Branch Offices (Status: delisted)

Date	*Description*
13 December 2012	Transmission of case 36 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 37, Jaber Abdullah Jaber Ahmed Al-Jalahmah (Status: delisted)[c]

Date	*Description*
4 February 2013	Transmission of case 37 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

[c] Jaber Abdullah Jaber Ahmed Al-Jalahmah was re-listed on the same date by a separate Committee decision.

Case 38, Moustafa Abbas (listed as Moustafa Abbes) (Status: delisted)

Date	*Description*
13 February 2013	Transmission of case 38 to the Committee
12 August 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 September 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
30 September 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 39, Atilla Selek (Status: delisted)

Date	*Description*
13 February 2013	Transmission of case 39 to the Committee
2 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
31 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 40, Youssef ben Abdul Baki Ben Youcef Abdaoui (Status: delisted)

Date	*Description*
4 March 2013	Transmission of case 40 to the Committee
14 November 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
11 February 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
14 April 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 41, L'hadi Bendebka (listed as Abdelhadi Ben Debka) (Status: delisted)

Date	*Description*
12 March 2013	Transmission of case 41 to the Committee
14 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
3 December 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
18 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 42, Youcef Abbas (listed as Youcef Abbes (Status: delisted)

Date	*Description*
4 March 2013	Transmission of case 42 to the Committee
2 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
15 November 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
3 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 43, Said Yousef AbouAziz (listed as Said Youssef Ali Abu Aziza) (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 26 August 2013

Date	*Description*
27 March 2013	Transmission of case 43 to the Committee
26 August 2013	Committee decision to delist

Case 44, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
2 May 2013	Transmission of case 44 to the Committee
4 February 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
21 April 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
21 April 2014	Committee decision to retain listing
30 July 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 45, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
6 May 2013	Transmission of case 45 to the Committee
9 December 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
11 February 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
11 February 2014	Committee decision to retain listing
17 March 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 46, Yacine Ahmed Nacer (Status: delisted)

Date	*Description*
10 May 2013	Transmission of case 46 to the Committee
30 December 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
25 February 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
13 March 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 47, Nabil Benatia (listed as Nabil ben Mohamed ben Ali ben Attia) (Status: delisted)

Date	*Description*
3 June 2013	Transmission of case 47 to the Committee
12 November 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2013	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
31 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 48, Wael Hamzah Jelaidan (listed as Wa'el Hamza Abd al-Fatah Julaidan) (Status: delisted)

Date	*Description*
17 June 2013	Transmission of case 48 to the Committee
19 March 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
24 June 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
25 August 2014	Committee decision to delist
29 October 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 49, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
24 June 2013	Transmission of case 49 to the Committee
4 April 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
24 June 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
24 June 2014	Committee decision to retain listing
10 September 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 50, Al-Haramain Foundation (USA) (Status: delisted)

Date	*Description*
5 September 2013	Transmission of case 50 to the Committee
30 June 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
26 August 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
25 October 2014	Committee decision to delist
29 December 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 51, Aqeel Abdulaziz Aqeel Al-Aqeel (Status: delisted)

Date	*Description*
28 October 2013	Transmission of case 51 to the Committee
18 August 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
31 October 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
2 January 2015	Committee decision to delist
3 March 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 52, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
27 May 2014	Transmission of case 52 to the Committee
18 February 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
14 April 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
14 April 2015	Committee decision to retain listing
10 June 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 53, Abd al-Rahman Muhammad Jaffar ‘Ali (Status: delisted)

Date	*Description*
13 June 2014	Transmission of case 53 to the Committee
9 December 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
29 January 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
31 March 2015	Committee decision to delist
12 May 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 54, Abdul Rahim Hammad Ahmad al-Talhi (Status: delisted)

Date	*Description*
19 June 2014	Transmission of case 54 to the Committee
29 January 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
17 March 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
17 May 2015	Committee decision to delist
22 July 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 55, Ismail Mohamed Ismail Abu Shaweesh (Status: delisted)

Date	*Description*
23 June 2014	Transmission of case 55 to the Committee
10 November 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
16 December 2014	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
2 January 2015	Committee decision to delist
17 February 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 56, one individual (Status: denied) (Repeated request)

Date	*Description*
5 September 2014	Transmission of case 56 to the Committee
21 April 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
19 June 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
19 June 2015	Committee decision to retain listing
10 July 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 57, one individual (Status: denied) (Repeated request)

Date	*Description*
9 September 2014	Transmission of case 57 to the Committee
8 June 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
27 July 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
27 July 2015	Committee decision to retain listing
20 August 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 58, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
30 August 2014	Transmission of case 58 to the Committee
29 June 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
24 August 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
24 August 2015	Committee decision to retain listing
30 October 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 59, Al Sayyid Ahmed Fathi Hussein Eliwah (Status: delisted)

Date	*Description*
30 September 2014	Transmission of case 59 to the Committee
12 May 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
19 June 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
18 August 2015	Committee decision to delist
2 September 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 60, Mohammed Ahmed Shawki al Islambolly (Status: delisted)

Date	*Description*
10 November 2014	Transmission of case 60 to the Committee
13 July 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
24 August 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
26 October 2015	Committee decision to delist
27 October 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 61, Yasser Mohamed Ismail Abu Shaweesh (Status: delisted)

Date	*Description*
19 January 2015	Transmission of case 61 to the Committee
7 July 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
24 August 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
9 September 2015	Committee decision to delist
6 November 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 62, Abd al Wahab Abd al Hafiz (Status: delisted)

Date	*Description*
11 March 2015	Transmission of case 62 to the Committee
9 November 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
23 December 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
11 January 2016	Committee decision to delist
22 January 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 63, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
12 March 2015	Transmission of case 63 to the Committee
10 November 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
23 December 2015	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
23 December 2015	Committee decision to retain listing
12 January 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 64, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
29 May 2015	Transmission of case 64 to the Committee
25 February 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
20 April 2016	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
20 April 2016	Committee decision to retain listing
9 June 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 65, Farid Aider (Status: delisted)

Date	*Description*
27 August 2015	Transmission of case 65 to the Committee
26 February 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
20 April 2016	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
20 June 2016	Committee decision to delist
20 June 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 66, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
15 October 2015	Transmission of case 66 to the Committee
15 June 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
8 August 2016	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
8 August 2016	Committee decision to retain listing
23 September 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 67, Daniel Martin Schneider (Status: delisted)

Date	*Description*
3 February 2016	Transmission of case 67 to the Committee
29 April 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
17 June 2016	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
5 July 2016	Committee decision to delist
22 August 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 68, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
22 March 2016	Transmission of case 68 to the Committee
23 November 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
3 February 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
3 February 2017	Committee decision to retain listing
5 April 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 69, Ata Abdoulaziz Rashid (Status: delisted)

Date	*Description*
8 June 2016	Transmission of case 69 to the Committee
30 December 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
1 May 2017	Committee decision to delist
19 May 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 70, Fahd Muhammad Abd al-Aziz al-Khashiban (Status: delisted)

Date	*Description*
12 July 2016	Transmission of case 70 to the Committee
16 January 2017	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
16 March 2017	Committee decision to delist
27 March 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 71, Othman Deramchi (Status: delisted)

Date	*Description*
3 August 2016	Transmission of case 71 to the Committee
6 April 2017	Comprehensive report submitted to the Committee
19 May 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
20 July 2017	Committee decision to delist
1 August 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 72, Dieman Abdulkadir Izzat (Status: delisted)

Date	*Description*
9 September 2016	Transmission of case 72 to the Committee
27 February 2017	Comprehensive report submitted to the Committee
11 April 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
28 April 2017	Committee decision to delist
9 May 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 73, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
23 September 2016	Transmission of case 73 to the Committee
11 May 2017	Comprehensive report submitted to the Committee
13 July 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
13 July 2017	Committee decision to retain listing
26 July 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 74, Fritz Martin Gelowicz (Status: delisted)

Date	*Description*
17 October 2016	Transmission of case 72 to the Committee
7 March 2017	Comprehensive report submitted to the Committee
11 April 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
28 April 2017	Committee decision to delist
9 May 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 75, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
17 November 2016	Transmission of case 75 to the Committee
17 May 2017	Comprehensive report submitted to the Committee
13 July 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
13 July 2017	Committee decision to retain listing
26 July 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 76, one individual (Status: Committee phase)

Date	*Description*
22 November 2016	Transmission of case 76 to the Committee
19 July 2017	Comprehensive report submitted to the Committee

Case 77, Adil Muhammad Mahmud Abd al-Khaliq (Status: delisted)

Date	*Description*
28 November 2016	Transmission of case 77 to the Committee
24 May 2017	Comprehensive report submitted to the Committee
13 July 2017	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
28 July 2017	Committee decision to delist
7 August 2017	Formal notification to petitioner with reasons

Case 78, one individual (Status: Committee phase)

Date	*Description*
7 December 2016	Transmission of case 78 to the Committee
7 August 2017	Comprehensive report submitted to the Committee

Case 79, one individual (Status: Information-gathering phase)

Date	*Description*
27 March 2017	Transmission of case 79 to the Committee
27 November 2017	Deadline for completion of the Information-gathering phase